فلسفة مرجعية القرآن في تشكيل المعرفة الدينية

تأملات لتطوير علم الأصول

نجف علي ميرزائي*

مدخل بين يدي البحث:

لا يمكن إنكار أو تجاهل الانهيارات العلمية والأخلاقية والشخصية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وليس من الصعب كذلك معاينة هذا الواقع المرير الذي يعاني منه إنسان اليوم المنسلخ عن ذاته، ولا السقوط المتوالي للأمة الإسلامية نفسها. وكلما أنعمنا النظر وفتحنا الأعين على أماكن ومواضع جديدة، أو فلنقل كلما سرنا في الآفاق[1] لننظر، على حد التعبير القرآني، كلما تجلت لنا حقيقة المشكلة التي تعانيها حركة العلم والمعرفة الإسلامية كما السلوك.

ولا شك في أن الأمة الإسلامية في الوقت الراهن تمر بعصر انحطاط من جهات عدة، وذلك أننا إذا تجاوزنا بعض نقاط الضوء في حركة الأمة، فإننا نجد أن الأمة تعاني من الأزمات على صعد عدة: الجيل الشاب يُخشى عليه من فقدان الهوية، الفساد الضارب أطنابه في النظم السياسية، هيمنة الإعلام المعادي في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي المتدثر بدثار الحضارة الغربية. ومن الواضح، أن المجتمع الذي هذا هو حاله يكون قد وصل إلى مرحلة حساسة من مراحل حياته. وبالتالي، لا يحل المشكلة كتمانها ولا يداوي الداء إهماله وغض الطرف عنه، بل لا بد من البحث عن علاج وطريقة حل لهذه المشكلات المحدقة.

* رئيس تحرير مجلة «الحياة الطيبة».

وسوف يأتي في ثنايا هذه المقالة أن كثيراً من الأفكار والمسائل التي عالجها الفقهاء وغيرهم من علماء المسلمين صارت بعيدة عن واقع المسلمين المعاصر[٢]، حتى أن ما يقدم من أجوبة عن أسئلة (استفتاءات) تطرحها الطبقات الاجتماعية على اختلافها يتضمن العلوم السابقة عينها مع شيء قليل من التصرف.[٣]

ويلاحظ على النظام العام لإنتاج العلوم الدينية ومناهجها وساحاتها المتنوعة من عقائد وتفسير وفقه وأصول وفلسفة وغيرها من الميادين، يلاحظ عليها أنها تتعاطى مع الوقائع والظروف وحتى المخاطب بها على تنوعه بطريقة واحدة، ولا تراعي واقع الاختلاف القائم بين ظروف المخاطب وحالاته.[٤] وانفصال العلم الديني عن واقع الحياة في العصور السابقة، حتى لو كان موجوداً إلا أن خصوصية عالمنا اليوم تجعله أكثر تأثراً بهذا الاختلاف مهما كان ضئيلاً، وقد تركت القطيعة الحاصلة بين العلم والفكر الديني والمشروعات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بل وحتى الإدارية المنسوبة إلى الدين آثارا هدامة في غاية الخطورة، وأهم مناشئ هذا الانفصال تكمن في إغفال الرابط بين الغيب والشهود[٥] وبين الإيمان والعمل الصالح.[٦]

وتسعى هذه المقالة إلى درك هذا الواقع الأليم والإحاطة به، وتهدف إلى تتبع جذور أو بعض جذور هذا الانحراف المعرفي والواقعي الخارجي، وردِّه إلى مجراه الطبيعي بعد أن كان القرآن مهجوراً في ساحات إنتاج المعرفة. وإذا نظرنا بعين البحث عن الأدواء لتشخيص مكامن الخلل في المسيرة التاريخية لإنتاج العلوم الدينية في مجالات: الفلسفة والكلام، القرآن والحديث، الفقه والأصول، نلاحظ أنه رغم الارتباط الثنائي القائم بين هذه المعارف لا توجد شواخص واحدة تحكم حركتها وهندسة تكونها. وبالتالي، فإن ثمار هذه المعارف لم تكن تنتسب إلى شجرة واحدة. والحالة الطبيعية للعلوم المنتسبة إلى الدين أن تكون مستندة إلى «القرآن الكريم» بالدرجة الأول والسنة والعقل مؤيدان له. ومن جهة أخرى فإن أهداف الدين ومقاصده الظاهرة والخفية في كل أجزاء هذه المنظومة المعرفية[٧] ذات الأبعاد المتعددة، منسجمة ومتناغمة وتهدف إلى توجيه حياة الإنسان الاجتماعية، وإن عدم الاعتراف بالدور «المرجعي»[٨] للقرآن ووظيفته على صعيد هندسة بناء المعرفة صار منشأ وأساسا للحيرة والاضطراب في الفروع التحتية للمعرفة الدينية، وجعل هذه الفروع التي هي في الواقع أطرافاً لصعيد واحد، وتجليات لمعرفة كبرى واحدة جعلها أرخبيلاً من الجزر المتناثرة، وبدَّلها في بعض الأحيان إلى جبهات متقابلة.[٩]

فالدكتور **وهبة الزحيلي**، أحد العلماء المعاصرين البارزين والذي يصنف في دائرة العلماء المحافظين يصرح في أحد كتبه رداً على إحدى النظريات التجديدية الإصلاحية في الفقه والأصول[١٠]، يصرح بضرورة التجديد على أساس محددات جديدة تتجاوز الفقه المعمول به بدرجات.[١١]

وبما إنني ما زلت في المقدمة، فمن المناسب الإشارة إلى أنني وخلال لقاءاتي المتعددة مع عدد من المفكرين من بلاد الإسلام والمسلمين في نقاط عدة من العالم وبمقتضى عملي في رئاسة تحرير مجلة الحياة الطيبة[١٢] وجدت أن القلق الأساس لهؤلاء المفكرين جميعاً هو فقدان الهندسة الواحدة للمعرفة[١٣] والفهم المبني على أسس منظومية وعناصر متكاملة للإسلام. وهذا القلق كان يبدو تارة بشكل صريح ومباشر، وأخرى يمكن استنباطه بشكل غير مباشر من ثنايا كلامهم في نقد الوضع الحالي للمعرفة الدينية.

ولا بد من بذل الجهد لتعميق الوعي بهذه المشكلة؛ لأن الشروع في إعادة البناء والإصلاح رهين بعمق الإدراك لهذه المشكلة، فمن يشعر بعمق هذه الأزمة يرى أن من واجبه التشمير عن ساعد الجد لحلِّها والخلاص منها. وأولئك الذين ما زالوا غير واعين بهذا التشتت لمفردات وفروع العلوم الدينية، ولا يؤمنون بضرورة انتظام هذه المعارف ضمن سلك واحد، ودورانها في فلك متناغم أنصحهم بالتخفف من نزعتهم الفلسفية التجريدية، والنزول إلى أرض الواقع، بدل التحليق في سماء التجريد، لعل هذه الأزمة المخيمة الفكر الإسلامي تسفر لهم عن وجهها، وتبوح لهم بسرها.[١٤]

و الدعوى التي تحرص هذه المقالة على إثباتها هي:

إن البعد عن القرآن في السير والسلوك المعرفي وبناء العلم وإنتاجه هو السبب الرئيس لهذه المصائب جميعاً وللحديث عن الانحراف في السلوك الفردي عن القرآن محل آخر غير هذه المقالة. والرجوع إلى القرآن بوصفه واسطة العقد بين المصادر المعرفية والمقياس للحكم بالخطأ والصواب على الأفكار والآراء والنظريات يمثل الخيط الذي يجمع لآلئ عقد المعرفة الدينية الذي إذا فُقِد ولَّت كل حبة منها قبلة ترضاها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقالة لا تسعى إلى تقديم «القوانين المعرفية» (الإبستمولوجية) القرآنية التي تجب مراعاتها في حركة إنتاج المعرفة الدينية. وكل ما تهدف المقالة إلى بيانه وتحليله هو الضوابط الكلية المؤثرة في المعرفة الحقيقية للدين في علاقتها بالقرآن الكريم. وربما كان موضوع المقالة والبعد الغالب عليها هو النظرة

التشخيصية الفاحصة لمكامن الخلل في المعرفة الدينية لجهة بعدها المعرفي عن القرآن الكريم أكثر مما هو «القواعد الكلية لإنتاج العلم في القرآن» وتبدو المعرفة العلمية القائمة حالياً عاجزة عن تحقيق المقاصد العليا للقرآن؛ ولذلك نطالب أهل الاختصاص بهذه العلوم أن يبينوا لنا مقدار دور كل علم من هذه العلوم في الإجابة عن أسئلة المجتمع وحاجاته في «الدينة والأسلمة»[١٥] في الاقتصاد، والثقافة، والتربية، والسياسة، والإدارة، وعلم النفس، وغير ذلك من مجالات. وإذا قال قائلهم لا علاقة لنا بهذه العلوم ولسنا مضطرين للتقريب بينها وبين الدين أو أسلمتها كما درج التعبير، وعلومنا دينية ترتكز على المصادر الدينية لا على الواقع ومعطياته، فهذا القول يكشف عن معضلة ربما يصعب علاجها في الوقت الراهن، ولكن يمكن أن يهمس في آذان هؤلاء: إن العلمانية ليست بعيدة عن هذا التصور كل البعد.

لا يتوقع أحد من الفقيه والأصولي أسلمة هندسة الكهرباء والصناعات، ولكن المجتمع المسلم المعاصر يتوقع ويطالب بأن لا تكبر الهوة الفاصلة بين العلوم الإسلامية والدور الذي ينبغي أن تؤديه.[١٦] وهنا مكمن الداء ومحل الأزمة الرهيبة التي لا بد من البحث عن علاج لها.

وسوف يلاحظ القارئ أن هذه المقالة تركّز على علم أصول الفقه أكثر من غيره من العلوم وسبب هذا التركيز، والإشارة إلى هذا العلم بطريقة نقدية[١٧] هو أنني أراه أكثر من غيره من العلوم معاناة وأشد حيرة لجهة فقدانه للمرجعية القرآنية. ومع هذا يعتقد بعض الكتّاب بأن علم الأصول يمكن أن يكون «علم فهم الدين»، وما أبعد ذلك؛ فهو كما يوحي اسمه بصراحة هو علم أصول «الفقه» بل ليس الفقه كله إنما عشرة من الأبواب الفقهية المعروفة، وذلك على المستوى الظاهري فحسب. وفي هذه الأبواب العشرة توجد بعض الأصول العلمية أُوكلت أبحاثها إلى علوم أخرى.[١٨] وقد حاول بعضهم رفع الصعوبات التي تواجه حركة العلوم والمعارف الدينية هذه الصعوبات الناشئة عن فقدان القواعد المعرفية المرجعية للقرآن والسنة، محاولا اقتفاء أثر الشاطبي في «الموافقات»[١٩] وتأسيس علم مقاصد الشريعة، وبناء علم أصول الفقه وغيره من العلوم المنهجية في ذيله.

و في ختام هذا القسم من المقالة أود القول: إنني بعيداً عن الآليات التي تحكم العلاقة بين القرآن والسنة غير المتواترة التي تمثل الشغل الأهم لأصول الفقه، بعيداً عن هذه القضية أقول إن هدف هذه المقالة والمهمة التي تود أداءها هي إلفات النظر إلى الأضرار

الناجمة عن الانفصال بين العلوم والمعارف الدينية من جهة وبين واقع الحياة الخارجي من جهة أخرى، والتأكيد كذلك على ضرورة تربع القرآن المحل الأعلى بين مصادر المعرفة الدينية وإعطائه الدور المرجعي الذي يستحقه.

نهضة العودة إلى القرآن وأسباب فشلها

إن الانهيارات المتعددة الأبعاد التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية المعاصرة دعت العلماء والمفكرين والمصلحين إلى إطلاق نداء العودة إلى القرآن[٢٠] بوصفه أنجع الوسائل وأكثرها استراتيجية لخلاص هذه الأمة الغارقة في أزمة حياتية وتربوية واجتماعية وسياسية. ورأوا فيها كذلك خشبة الخلاص لهذه الأمة العالقة بشباك التأخر والرجعية وإفلاس الطروحات الإدارية والمعرفية والتربوية الأخرى.

إن مظاهر وتجليات هذا الجهد لحركة العودة إلى القران رغم أنها لم تكن بالمستوى والعمق المطلوبين، إلا أنها اتسعت وانتشرت في فترة قصيرة من الزمن وكانت منشأ لبذور وأفكار جديدة. المشرق[٢١] والمغرب[٢٢] في العالم العربي والبلاد الإسلامية غير العربية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية[٢٣] صارت ميداناً واسعاً لطَيْفٍ متنوع ينادي بالعودة إلى القرآن والأصول الإسلامية. ومن الواضح أننا لا نريد معالجة هذه الحركات السياسية والفكرية على تنوعها، وإنما نريد تسليط الضوء على نقطة محدودة هي محل البحث وقد تقدم الحديث عنها مراراً.

وقد قلت هذا لأشير إلى أن هذه الحركة كانت لها آثارها الرائعة في تفسير القرآن وغيره[٢٤] ولكنها كانت لها آثار مدهشة تستحق أن تُذْكَر منها: إنه ولأسباب كثيرة ولعلل لا يمكن الإشارة إليها جميعا فضلا عن تحليلها ومعالجتها، لم تكن لهذه الحركة آثارها على المستوى الاجتهادي والمعرفي فحسب، بل تحولت سواء أرادت أم لم تُرِد إلى أساس[٢٥] في بناءٍ تطور بمرور الزمن إلى فكر تصادمي إلغائي. وسبب هذا الخلل ،بنظري، هو القصور المنهجي وعدم المعرفة الكاملة «**ببنية منهج فهم الدين**» وهندسة أصول الفقه والشريعة.[٢٦]

ووجدت كذلك تيارات معرفية محضة تنظر إلى الشريعة بطريقة اجتهادية كانت تهدف إلى إحداث تحول جذري في توجهاتها ونظرياتها المرجعية في التعامل مع القرآن، ولكنها لأسباب عدة لم تصل إلى مرامها ولم تترك عودتها إلى القرآن أثراً مهماً على هيكل المعرفة

الدينية. فبعض هذه التيارات جنَّدت بعضَ الأنصار والأتباع على جبهة الصراع مع الفلسفة، ولكنها لم تترك أثراً واضحاً في الأوساط البعيدة عن الإيمان بالمرجعية المعرفية للقرآن. ومع كل ذلك نحمد الله أن وجد من العلماء من ضحى وناضل[٢٧] على المستوى العلمي والمعرفي ليدخل تفسير القرآن إلى ساحات ومعاهد العلم الديني، ولو أخذ هذا الدرس عنوان واسم «الدرس الجانبي» كما يُعبَّر عنه في الحوزة العلمية. ورغم أن منزلة علم التفسير المعطاة له لا تترك أثراً عميقاً[٢٨] في نفس الطالب؛ بحيث تربِّيه على جعل القرآن محوراً وقطباً تدور عليه رحى المعارف الدينية، إلا أن هذا الاعتراف به بين العلوم التي يجب تحصيلها ودراستها يعتبر خطوة إلى الأمام على طريق الوصول إلى اليوم الموعود.

القرآن هو القانون الأساس لإنتاج المعارف الدينية

إن مصطلح القانون الأساسي (الدستور) في مقابل القوانين الفرعية الأخرى المترتبة عليه يؤدي دوره لتقريب الصورة عن الدور الذي يلعبه القرآن في عملية إنتاج المعرفة الدينية. ويمكن أن نعدد من خصائص القانون الأساسي أن أحكامه: عامة قواعدية، جامعة رؤيوية، حاكمة على القوانين من الدرجة الثانية، وكذلك منشأ لتشريعها ووضعها.[٢٩] وهذا هو معنى «القول الفصل»[٣٠] «الإمامة»[٣١]، «القيادة» و«المرجعية»[٣٢].

واعتبار القرآن مرجعية يؤمِّن هذه الخصوصيات ويعطيه هذه المنزلة، والقرآن رغم صفاته الخاصة به التي لا توجد في غيره، من القداسة والتبرك والتعبد بتلاوته، إلاَّ أن هناك ما هو أهم وأعظم من هذه الصفات وهي كونه بياناً شرعياً لفهم الدين وكشف حقيقته الدائمة والثابتة.

والفرضية العظيمة التي تستحق بذل الجهود الكبيرة لإثباتها وتوضيحها، هي: أن القرآن الكريم ميزان ومعيار للحكم به على كل المعارف والعلوم، وإثبات حجية ظواهر القرآن بنفس طريقة إثبات حجية أخبار الآحاد لا يحل المشكلة ولا ينير الدرب. ولا يحل المشكلة إلا إعطاء القرآن دور المرجعي للحكم على كل معرفة من المعارف.

وعلى فرض الاعتقاد القاطع الجازم بحجية خبر الواحد[٣٣] بالشروط التي تذكر له في محله، لا يجوز أن نجعله مع القرآن في صف واحد، أو لا سمح الله أن لا يحظى القرآن بالحجية بالمستوى الذي تحظى به أخبار الآحاد.[٣٤]

أعتقد أن حاكميه القرآن على الفكر والمعارف الدينية تخدم الفكر الديني من جهتين: أولاً سوف يؤدي هذا الأمر إلى إنتاج المعرفة الدينية وتحريك عجلة ما توقف أو ما تباطأ منه. وثانيا، سوف يكون منطلقا للتصحيح والتعميق في آن معاً،[٣٥] فإن تراكم المعارف الدينية غير الموجهة على ضوء القرآن ومقاصده الكلية لن تحقق أهداف الدين ومقاصده[٣٦] وهذه القضايا العلمية المتراكمة رغم وصفها بالدينية لسنين طويلة، إلا أنها إن لم يمكن توجيهها وتبريرها في سياق العلم والدين القرآني، فينبغي الشك في أصالتها وصحتها كما في وصفها بالإسلامية والدينية.[٣٧]

ويتضمن التشبيه المتقدم إشارة إلى خصوصيةٍ في العلاقة بين الدستور والقوانين التفصيلية، لجهة أن الأخيرة تتوقف صحتها ومشروعيتها على مدى انسجامها مع مواده وقواعده الكلية. ولأجل استعادة هذه المرتبة: «**الدستورية**» لا بد من التوجه دون وجل إلى «**علم الأصول**».[٣٨] وطرح النظريات «من خارج علم الأصول» مرهون بعدم إمكان واليأس من تلبية علم الأصول لاحتياجات المعرفة الدينية.

وإن أهم الجهود التي بذلت لتجديد علم الأصول وغيره من آليات فهم الدين والتعامل مع المصادر الشرعية لاستنباط الأحكام ومبانيها المعرفية يمكن فهرستها ضمن المشروعات الآتية:

١- أسلمة المعرفة[٣٩]

٢- تأسيس النظريات المقاصدية واكتشاف روح الشريعة[٤٠]

٣- مباني الفهم السنني والقواعد الطبيعية للقرآن[٤١]

٤- ظاهرة مجلة المسلم المعاصر[٤٢]

ولا شك في وجود علماء آخرين في نقاط أخرى من العالم الإسلامي شمروا عن ساعد الجد لإصلاح ونقد الفكر الديني الموروث، إلا إننا إذا تجاوزنا الآثار الحميدة التي تركوها لا نجد أنهم يمثلون مدرسة عم أثرها.

وقد وردت الإشارة في محل آخر من هذه المقالة إلى أن علم أصول الفقه الإسلامي لم يعترف للقرآن بالمرتبة المعرفية الأولى والحاكمية المطلقة في حركة إنتاج المعرفة الدينية.[٤٣]

و هذا الأمر واضح إلى حد يغني عن الإثبات والاستدلال، بل لا يُطالب بالدليل على هذا

المدعى، إلا من يتعاطون بعقلية جدالية انتزاعية مع المسائل التي لا ثمرة لها من هذا العلم. وإلا فكيف، وعلى حد تعبير مفسر القرن السابق العلامة الطباطبائي، كيف يمكن أن يصل شخص إلى مرتبة الاجتهاد من دون أن يفتح المصحف وبالاكتفاء بفهم متقطع لآيات الأحكام؟![٤٤] والمباحث التي تقبل النقد من علم الأصول واسعة ومتنوعة؛ بحيث تكون محاولة تشخيص أدوائه في مثل هذه المقالة كمن يحاول إثارة زوبعة في فنجان. ومع كل ذلك ولأجل الإشارة إلى عدم خصوبة مباحث علم الأصول الحالية في مجال إنتاج طراز جديد من التفكير يكون المهيمن فيه وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة هو القرآن، اقتضت الإشارة إلى بعض هذه الأمور فحسب.

وقد حُدِّدَت أُطر علم الأصول؛ بحيث كانت حجية القرآن الكريم في عرض الحجج الأخرى، وفي مقام العمل أحيانا أقل منها.[٤٥] وما يتناسب مع منزلة القرآن هو أن يكون حجة على رأس سائر الحجج؛ بحيث تكون بأجمعها في طول حجيته وفي المرتبة الثانية بالنسبة إليه،[٤٦] فهو يجب أن يكون رأس الهرم بين العناصر المولِّدة للمعرفة الدينية؛ وحتى يكون الثقل الأكبر «أكبر»، ويكون الثقل «الأصغر» داعياً إليه ومدافعاً عنه ومفسراً لتفاصيله غير الظاهرة وترجمته العملية في الظروف المتنوعة إنسانياً واجتماعياً وتاريخياً.

والمعارف القرآنية، كل المعارف القرآنية (دون تمييز بين آيات الأحكام وغيرها) بوصفها منظومة علمية[٤٧] تربوية وشاملة لا تقبل التعضية والتجزئة، تمثل القانون الأساسي (الدستور) للهداية والسعادة، والضامن الأول والأساس لتحقيق مقاصد الأوامر الإلهية وأهدافها. بل هي بمثابة حلقة الوصل بين سائر السنن الشرعية الأخرى. وعلى حد تعبير العلامة الطباطبائي، صاحب الميزان في تفسير القرآن، كل الحقائق والمعارف ينبغي أن ترجع إلى القرآن. وبما أن الكلام الآن عن الأصول وعلاقته المناسبة أو غير المناسبة مع مركزية القرآن وهرميته بين سائر مصادر المعرفة الدينية، ونظراً إلى الدور الذي لعبه هذا العلم في تعطيل القرآن وتحقيق مهجوريته في حركة إنتاج العلم الديني وآثار ذلك على المجتمع والإنسان، أرى لزاماً عليَّ الإشارة إلى مجموعة أمور على وجه الاختصار:

١- إن أغلب مباحث علم الأصول ناتجة عن صعوبات التعامل مع صعوبات فهم الروايات وصعوبات تصحيحها على المستوى السندي، وغير ذلك من المشاكل التي نشأت في داخل علم الحديث نتيجة الحجم الكبير للأحاديث المختلقة والموضوعة، وكذلك نتيجة

الظروف التاريخية والسياسية التي دُوِّن الحديث فيها، وسيرة علم الأصول وتطوره العام تجعله غير متناسب بشكل عام مع العناوين العامة والمقاصد الكبرى وتعقيدات ثبات وتجدد الاحتياجات الثابتة والمتجددة للحياة الإنسانية، لكل من الفرد والجماعة. وروح الكلام ومغزاه الأساس في هذه النقطة أن علم الأصول نما وكبر حجمه على أثر النقاشات على طريقة إن قلت قلت، وحواشي العلماء المحترمين على حواشي آخرين ممن لهم احترامهم وتقديرهم، قبل أن ينمو على ضوء الحاجة إلى أجوبة للأسئلة الكبرى التي تعترض فهم الدين.(٤٨)

و أخيراً لم ينم علم الأصول ولم تكثر فروعه وأغصان شجرته على قاعدة الاحتياجات المنهجية للتعامل مع النص الديني، وهذا الأمر سوف تكون له آثاره الضارة في مجال تحديد المنهج الصحيح لفهم القوانين الدينية وتفسيرها تفسيراً علمياً يراعي انسجامها مع المجالات المختلفة لحياة الكائن الإنساني.

٢- ليس كل نمو وتضخم(٤٩) لمباحث علم من العلوم أمراً مطلوباً ومرغوباً فيه بالضرورة، فمطلوبية أي علم من العلوم الإلهية رهينة تلبية مباحثه الجديدة مع البنية التي تهدف إلى معالجتها. ومن دواعي الأسف أن هذه الخصوصية غير متوفرة في علم الأصول.

٣- إن المهمة الحالية لعلم الأصول هي تأمين الفهم وتقعيد الاستفادة والاستنتاج من الطبقات الفوقية للعبادات؛ أي البحث عن صحتها على المستوى الفقهي، والمناقشة والبحث في المباحث المقدِّمية للتعامل مع النصوص المتعلقة بالمعاملات، ولكن من دون الاهتمام بمقاصدها وبرامجها النبوية المضمنة في جوفها علماً أن هذه المقاصد يمكن العثور عليها واكتشافها من خلال البحث القرآني.

٤- وليس غريبا أو مما يثير العجب والحيرة بحسب الذهنية السائدة أن لا يكون فرع من دراسة النصوص الأصولية الرائجة وفي مستوياتها العالية على عهد ومعرفة بالأسس العامة والكلية للقرآن الكريم، وينسحب هذا الأمر على بعض أصحاب الرأي والاختصاص في هذا العلم! وبدل أن يكون علم الأصول هو الضامن للفهم الصحيح والعريض الكلي لمنظومة(٥٠) المسائل الدينية، وبدل أن يمهد السبيل لاستخراج الحكم الشرعي بشكل صحيح من القرآن والسنة المتواترة قطعية الصدور والمعصومة المبنية على استراتيجيات الدين وأهدافه النبوية وحقيقته الشاملة، بدل أن يقوم بهذه الأدوار جميعاً نجده يدخل في

أزقة النقاشات الدقيقة والانتزاعية[٥١] وأحيانا الافتراضية البعيدة عن الواقع فتضيع بذلك حقيقة الدين؛ بحيث إننا نجد أن كثيراً من أهل هذا العلم وطلابه المتميزين الذين يرون سعادتهم في الارتباط بالقرآن ولكنهم لا يصلون إلى مبتغاهم، ولا يوصلون المجتمع والإنسانية إلى ذلك من خلال زادهم المعرفي الذي اكتسبوه من علم الأصول. وعندما يتحول القرآن إلى واسطة العقد بين الأدوات والوسائل التي يستخدمها علم الأصول، وعندما يكون القرآن بآياته كلها، وليس فقط بضع آيات منه وهي آيات الأحكام، عندها يكون هذا العلم القيم قد خطا خطوات كبيرة في مسيرة تمسكه بحبل الله المتين والثقل الأكبر، وعندها يمكن أن يتحول هذا العلم مرتكزا إلى المستند الإلهي وسيلة لتأمين سعادة الإنسان والمجتمع، ويصبح وسيلةً وطريقةً ومنهجاً صحيحاً للتعامل مع مصادر المعرفة وقوانين إنتاج العلم الديني. «فقه الحياة»[٥٢] للفرد والمجتمع مفهوم يولد من علم الأصول عندما يراعي هذا العلم علل وفلسفة وغايات القرآن والسنة. وبين ما نحن عليه في هذا العلم وبين ما يجب أن نكون عليه هوة فاصلة كبيرة محيرة ومثيرة للأسى!

٥- إذا كانت مباحث علم الأصول الحالية ملبية لحاجات الأبواب الفقهية العشرة وفي حدود المستوى الظاهري الذي يهتم بالصحة والفساد بمعناهما الفقهي بعيداً عن أي نظرة نظامية (سيستامية) للمعرفة الدينية بشكل عام، إذا كانت مباحث هذا العلم وافية بهذا الغرض وفي هذا الحدود، فلا بد من قبول أن هذا الفقه الذي تنتجه هذه العقلية لا يمكن أن يكون هو الفقه الشامل والوجودي الذي محوره الهداية والسعادة الذي بشرتنا به الروايات وبشرنا به القرآن، بل هو فقه آخر نما ووصل إلى مرحلة الرشد في أحضان غير القرآن. ومن الجور والإجحاف بحق علماء القرآن والكلام والأخلاق أن لا يحظوا بلقب «الفقيه»، ويُقصر هذا اللقب على المتخصصين بعلم الأصول الحالي والفقه الناتج عنه!

٦- ومن جملة مكامن الخلل في هذا العلم أنه يتم التعامل مع الناقدين له من خلال هذا العلم، وعلى هدي مناهجه ونتائجه. فيكون حال المجيب كمن يخترع ميزاناً ومقياساً خاصاً به ويجعله وسيلة للحكم بينه وبين الآخرين على عدم دقتها؛ ولذلك أعتقد أن المناقشة حول علم الأصول يجب أن تكون مبنية على وسائل من خارج هذا العلم[٥٣]، ولا يمكن أن يكون الدفاع عن علم الأصول ورد الاتهامات الموجهة إليه بوسائل أصولية. ولا شك في أن السنوات الأخيرة حملت لنا بفضل جهود علماء ومفكرين في بلاد الإسلام والمسلمين بوادر انفراج للنهوض بهذا العلم وإضفاء مسحة واقعية عليه وإخراجه من صفة التجريد، وبنائه بدل ذلك على القرآن الكريم والسنة القطعية والمحور الأساس لهذه المحاولات كانت العودة إلى الدعوة إلى القرآن وجعله الأساس في عملية إنتاج الفكر الديني.

الهوامش

(١) إن الآيات الآمرة بالتأمل في الآفاق والأنفس والسير في الأرض توحي بضرورة التخلص من الذهنية المثالية وغير الواقعية التي دخل الفكر الإسلامي في محاقها لقرون، وآن لهذا الفكر أن يخرج من محاقه ويقترب أكثر من الواقع ما يفتح أفقا جديداً أمام منهج جديد لإنتاج الفكر الديني.

(٢) كانت المسافة الفاصلة بين المعرفة الدينية وبين ما ينبغي أن تكون عليه في العصور السابقة أقل مما هي في الوقت الراهن، ولكن لا بد من الالتفات إلى أن الأسئلة والتحديات التي كانت مطروحة في العصور الغابرة أقل منها في عصرنا هذا، بل تكاد تكون معدومة إذا قيست بما يواجهه الفكر الديني المعاصر، فالمعرفة الدينية عندما تكون بعيدة عن السلطة غيرها عندما تكون هي الحاكمة، أو على الأقل عندما تكون مطروحة ضمن الشعارات السياسية والاجتماعية.

(٣) إن عجز المؤسسات المتولية للمعرفة الدينية يؤدي بالمجتمع المتدين إلى نوع من العلمانية الخفية، وبالتالي لا يفكر أعضاء هذا المجتمع بطرح أسئلة غير عبادية على المؤسسة الدينية؛ وذلك لأن المجتمع المتدين لا يشعر بجدارة هذه المؤسسة في مجال تقديم الحلول والطروحات في غير مجال العبادات.

(٤) **نحو أصول جديدة للفقه**، ص ٢٢. المقصود هو أن نظام المعرفة الدينية لم يراع الخصوصيات التاريخية للمجتمعات والعصور المختلفة. بينما نلاحظ أن نظام المعرفة القرآني يشير إلى وجود ثوابت ومقاصد كلية عامة ينبغي أن يتحرك الاجتهاد الذي ربما يتغير من عصر إلى آخر على هديها.

(٥) نحو منهجية معرفية قرآنية، ص ١٦٢-١٦٣، محمد أبو القاسم حاج حمد، **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص ١١، و عبد الحميد أبو سليمان، **أزمة العقل المسلم**، الفصل الثالث.

(٦) المرجع الواقعي للإيمان بالغيب والعمل الصالح إلى مقام الشهود، والفصل بينهما هو السبب الأساس للقلق والاضطراب في الشخصية الإنسانية والمجتمع الإنساني، ويؤول في نهاية المطاف إلى اضمحلال الحضارة.

(٧) **جدلية الغيب والإنسان والطبيعة**، ص ١١ - ١٢، وكذلك فصول كتاب: **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ويعد كلا الكتابين محاولة لتأسيس رؤية موحدة مبنية على المعرفة القرآنية.

(٨) عبد الله جوادي آملي، **تسنيم**، ج ١، ص ٩١، و**نهج البلاغة**، الخطب: ١٨، ١٩، ١١٠، ١٢٧، ١٣٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٩٣، ١٧٦. والحياة الطيبة، الأعداد: ٨ و١٣ الافتتاحية.

(٩) انظر إلى نظريات المعرفة الدينية التي تختلف في مناشئها ومنطلقاتها كالرؤى الفلسفية والكلامية والفقهية، وتأمل في أن هذه الرؤى المتباينة التي لا يجمعها جامع هل يمكن أن تمثل أدوات للتعامل المنطقي مع الرؤية القرآنية؟ وبعبارة أخرى هل تنبني هذه الاتجاهات على معرفة استراتيجية واحدة حول الدين والقرآن بحيث يكون التنوع فيها تنوعاً في الفروع فحسب؟

(١٠) المفكر المصري البارز جمال الدين عطية، مؤسس ورئيس تحرير مجلة «المسلم المعاصر».

(١١) جمال الدين عطية ووهبة الزحيلي، **تجديد الفقه الإسلامي**، ص ٢٠٠.

(١٢) أنظر إلى العدد، ٦، ٧، وكتابين حول هذا المحور بعنوان كتاب الحياة الطيبة، ١، ٢، ويشار إلى أن مجلة الحياة الطيبة تصدر عن المؤسسة العالمية للمدارس والحوزات العلمية، وقد خصصت عددين من أعدادها هما، ٨، ١٣، للبحث حول القرآن.

(١٣) طه جابر العلواني، **إصلاح الفكر الديني**، ص١١٦، ١١٧، باقر بري، **فقه النظرية**، المقدمات.

(١٤) يكفي لمعرفة حجم مأساة الأمة الإسلامية ملاحظة الإحصاءات المروعة لجرائم الأطفال والانحرافات الاجتماعية الشاملة وفرار الشباب من الدين ولجوئه إلى المواد المخدرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى الخلل

الذي أصاب الفكر الديني في الصميم في كثير من المجالات، وابتلاء الأمة بأنظمة سياسية فاسدة تمارس الجور وتضيع حقوق المستضعفين، وفي مقابل هذه المآسي لا ينبغي للمؤسسات الدينية أن تبرئ نفسها وتنسحب من الميدان من خلال الانشغال باتجاهات مخدرة.

(١٥) طه جابر العلواني، نحو منهجية معرفية للقرآن، ص٣٥٧ – ٣٩٨. ومن المؤسف رواج تصور سطحي حول «الأسلمة» ساعد على انتشاره بعض الطروحات غير الناضجة.

(١٦) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، التجديد في الفكر الإسلامي، ص٦٥، طه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي، ص١١٨ – ١١٩.

(١٧) لقد عرفت السنوات الأخيرة حركة نقدية هامة تهدف إلى تطوير علم الأصول فضلا عن المحاولات التي برزت في عصور سابقة ويمكن الإشارة إلى نموذج منها:

أ– أصحاب الاتجاهات المقاصدية مثل: الشاطبي في الموافقات، وعلال الفاسي في مقاصد الشريعة ومكارمها، وابن رشد في فصل المقال، وابن عاشور في كتابه المهم والقيم مقاصد الشريعة الإسلامية، وكذلك تفسيره التحرير والتنوير.

ب– الشراح وأصحاب الحواشي على الفكر المقاصدي مثل: محمد دراز في حواشيه على الموافقات، وتيار أسلمة المعرفة، وكذلك أحمد الريسوني في نظرية المقاصد، وعبد الرحمن الكيلاني في قواعد المقاصد.

ج– الشهيد الصدر في كتاباته المتعددة، الدكتور حسن الترابي في قضايا التجديد نحو منهج أصولي، إدريس حمادي في المنهج الأصولي في فقه الخطاب، محمد عابد الجابري في بنية العقل العربي وتكوين العقل العربي، محمد أركون في كتاباته المختلفة، حسن جابر في الاجتهاد المعاصر.

د– المجلات العربية وغير العربية التي اهتمت بمعالجة علم الأصول بأشكال مختلفة مثل: المسلم المعاصر والحياة الطيبة، وإسلامية المعرفة، وقضايا إسلامية معاصرة، والمنهاج، والتسامح وغيرها...

(١٨) نحو منهجية معرفية قرآنية، ص٣٤٠ إلى ٣٥٠، المعالم الجديدة، السيد محمد باقر الصدر، ص٣٥؛ حيث يصرح بأن علم الأصول يتوسع تبعا لحاجات علم الفقه.

(١٩) لمزيد من الاطلاع على تحليل نظرية المقاصد عند الشاطبي راجع: أحمد الريسوني، من أعلام الفكر المقاصدي، منشورات دار الهادي، بيروت، وحواشي محمد عبد الله دراز على الموافقات، محمد عابد الجابري في كتابه: بنية العقل العربي، عند معالجته للشاطبي.

(٢٠) محمد رضا حكيم، بيام جاودانه(الرسالة الخالدة)، ص ١٥٥ و١٦٧.

(٢١) الحركات الإسلامية الفكرية والاجتماعية وحتى السياسية التي بدأت بجمال الدين الأفغاني وتوالت على يد طلابه وتلاميذه الذين تتباعد توجهاتهم في بعض الأحيان ولكن تجمعهم الدعوة للعودة إلى القرآن. ومن هنا، يعد التفسير المبني على الفهم الاجتماعي أحد أبرز الحلقات في هذه السلسلة ومن رواد هذا الاتجاه السيد محمد باقر الصدر.

(٢٢) انظر: آثار علماء الزيتونة وبخاصة: محمد الطاهر بن عاشور، وبشير الابراهيمي، وعلال الفاسي من المغرب، وعبد الحميد بن باديس من الجزائر وهؤلاء جميعا يتفقون في الدعوة إلى اجتهاد يقوم على أسس واقعية في النظريات الشرعية.

(٢٣) الحركات الفكرية في إيران وشبه القارة الهندية ومن أبرز هؤلاء: الإمام الخميني، وآية الله الطالقاني، وآية الله النائيني، والعلامة الطباطبائي، والشهيد مطهري، وتيار التفكيك، والدكتور شريعتي، والمهندس بازركان وغيرهم من إيران. وإقبال اللاهوري، وأبو الأعلى المودودي، وفضل الرحمن، وآخرين من شبه القارة الهندية.

(٢٤) يعد العلامة الطباطبائي من أبطال هذا الميدان، ولكن لم تتجاوب الحوزة العلمية مع أصداء دعوته بالشكل المطلوب.

(٢٥) من دواعي الأسف أن بعض من دعا إلى العودة إلى القرآن مثل أحمد أمين في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه، يدعو إلى ذلك على حساب الحديث والسنة الشريفة، ويمكن عد أصحاب هذا التوجه مظهراً جديداً لرافعي شعار «حسبنا كتاب الله» رغم الاختلاف بين التوجهين. ولا يمكن القبول بهذا الاتجاه؛ لأن القرآن نفسه يؤكد مرارا على ضرورة العودة إلى النبي(ص) ويؤكد دوره وغيره من أولياء الله في مجال توضيح القرآن وتفسيره. ولكن الإنصاف يقتضي أن نبين أن أحمد أمين نفسه في كتاب: «النظرية الاجتماعية الإسلامية الحديثة»، الذي لم يترجم بعد من اللغة الماليزية يحدد مجموعة من الشروط للاستفادة من الحديث.

(٢٦) **نحو منهجية معرفية قرآنية**، ص ٤٨٠ إلى ٤٨٣، وكذلك أبو القاسم حاج حمد في كتابه: **الحركات الدينية... الإشكالية المعرفية**، ص ٥١ و٩٢.

(٢٧) قضية العلامة الطباطبائي ودوره في التفسير تعد من المؤشرات الدالة على ضعف دور القرآن في تشكيل الثقافة الحوزوية.

(٢٨) إن دراسة التفسير بالطريقة التقليدية رغم ترتب الثواب عليها، ولكنها لا تؤدي إلى الثمار المرجوة إن لم تكن مبنية على رؤية تحاول استخراج العمق الفلسفي القرآني.

(٢٩) **تسنيم**، ج ١، ص ١٤١، و محمد باقر الحكيم، **علوم القرآن**، ص ١٠١، وجمال الدين عطية، **الواقع والمثال**، ص ١٦٧.

(٣٠) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة الطارق.

(٣١) **تسنيم**، ج ١، ص ١٤١، علوم القرآن، ص ١٠١ و**الواقع والمثال**، ص١٦٧.

(٣٢) نجف علي ميرزائي، مجلة الحياة الطيبة، العددان الثامن والثالث عشر، الافتتاحية.

(٣٣) **تسنيم**، ج ١، ص١٣٣، ١٣٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، حيث يكرر صاحب هذا الكتاب فكرة عدم توقف فهم آيات القرآن على غيرها واستقلالها في الدلالة على معانيها.

(٣٤) يقول العلامة الطباطبائي في تفسيره للآيات ١٥ إلى١٩ من سورة المائدة تحت عنوان: بحث تاريخي يقول: «وقد أفرط في الأمر إلى حيث ذهب جمع إلى عدم حجية ظواهر الكتاب وحجية مثل «مصباح الشريعة» و«فقه الرضا» و«جامع الأخبار»! و بلغ الإفراط إلى حيث ذكر بعضهم أن الحديث يفسر القرآن مع مخالفته لصريح دلالته، وهذا يوازي بعض ما ذكره الجمهور أن الخبر ينسخ الكتاب... وهذه الطريقة المسلوكة في الحديث أحد العوامل التي عملت في انقطاع رابطة العلوم الإسلامية وهي العلوم الدينية والأدبية عن القرآن، مع أن الجميع كالفروع والثمرات من هذه الشجرة الطيبة... وذلك إن تبصرت في أمر هذه العلوم وجدت أنها نُظِّمت تنظيماً لا حاجة لها إلى القرآن أصلا حتى أنه يمكن لمتعلمها أن يتعلمها جميعا: الصرف والنحو والبيان واللغة والحديث والرجال والدراية والفقه والأصول فيأتي آخرها، ثم يتضلع بها ثم يجتهد وهو لم يقرأ القرآن، ولم يمس مصحفا...» **الميزان في تفسير القرآن**، ج ٥، ص ٢٧٦.

(٣٥) يشير صاحب الميزان في مقام شرحه لكلام الإمام علي(ع) حول القرآن بأنه يفهم من كلام الإمام(ع) أن كل المعارف الدينية مرجعها القرآن. **الميزان**، ج٣، ص٨٣.

(٣٦) رغم أن الشاطبي عُرِف بكونه أبا للفكر المقاصدي، إلا أنني عندما استخدم كلمة مقاصد في هذه المقالة أقصد التركيز على فلسفة الأحكام وعلل تشريعها وحكمها وتأثير ذلك في مسيرة تكوين الفكر الديني؛ وذلك لأن الرؤى المقاصدية من ابن رشد إلى الشاطبي إلى مقاصديي عصرنا هذا عرفت تحولا كبيرا،

فليست المقاصد عند الشاطبي مساوية لما طرحه ابن عاشور، وانظر للمزيد كتاب: محمد باقر الصدر، لصائب عبد الحميد.

(٣٧) حسن الترابي، قضايا التجديد، ص ٣١، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر، ص ٣٩، نحو منهجية معرفية للقرآن، ص ٢٥٢.

(٣٨) الواقع والمثال، ص ١٥٨، نحو منهجية معرفية قرآنية، ص ٣٤٠ إلى-٣٥. هذا وإذا لاحظنا التطورات التي طرأت على المعرفة الدينية في المقدمات والمباني والأسس المنطقية والفلسفية والكلامية والقرآنية فسوف يكون علم الأصول المطلوب بالنسبة للمؤلف أوسع مما هو عليه الآن.

(٣٩) من أهم المشاريع والطروحات الفكرية الراهنة للتعرف على طروحات هذا الاتجاه يراجع ما يأتي:

أ- مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا.

ب- مجلة المسلم المعاصر، برئاسة تحرير جمال الدين عطية، مصر.

ج- إسلامية المعرفة، الدكتور طه جابر العلواني، طبعات عدة.

د- إصلاح الفكر الإسلامي، الدكتور طه جابر العلواني، طبعات عدة.

هـ- عشرات الرسائل الجامعية حول أسلمة المعرفة طبعها المعهد العالمي.

و- سلسلة المنهجية الإسلامية في مجالات عدة في الدراسات الدينية.

ز- إسلامية المعرفة، لؤي صافي، المعهد العالمي، ١٤١٦.

(٤٠) لا شك في أن الفكر المقاصدي بدأ قبل الشاطبي ودُوِّن في عصره، وبذلك استقر تاريخيا وعرف القرن الأخير جهودا بارزة في هذا المجال على يد كبار مثل: ابن عاشور، وبشير الإبراهيمي، وعلال الفاسي، والشهيد الصدر.

(٤١) إن عدداً من العلماء تحدثوا عن السنن الحاكمة على الظواهر الطبيعية والاجتماعية مثل: عبد الحميد بن باديس وغيره، ولكن لا تجد للسيد محمد باقر الصدر مثيلا في تقريره لهذه الأفكار علميا ونظريا.

(٤٢) مجلة المسلم المعاصر التي ظهر عددها الأول سنة ١٩٧٤ في مصر وبلغت من العمر ٣٠ سنة في ١٢٠ عدداً. تابعت المجلة حركة الإصلاح المنهجي بشجاعة قل نظيرها؛ ولذا تعد واحدة من أبرز الآثار في هذا الميدان وأدعو المكتبات العامة في قم إلى اقتناء دورة كاملة من أعداد هذه المجلة الرائدة. ولمزيد من التعرف على المجلة يراجع موقع المجلة على الإنترنت، وكتاب الواقع والمثال لرئيس تحريرها جمال الدين عطية.

(٤٣) إن أبرز الأدلة عل هذا المدعى هو المجال المحدود لعلم الأصول وعدم أهليته منهجيا لفهم الدين في مجالات عدة، وبحسب السيد الصدر إن علم الأصول يلبي في أغلب الحالات حاجات الفقه العبادي الفردي. انظر: المعالم الجديدة، ص ٥٥.

(٤٤) الميزان في تفسير القرآن، ج٦، ص٢٧٦.

(٤٥) ويكشف هذا الموقف من القرآن تفسير آياته وتأويلها بما لا ينسجم مع ظاهر القرآن، وكذلك إسقاط بعض الأصوليين لظواهر القرآن عن الحجية ودعوى عدم استقلالية آياته في الفهم، والفاجعة الأكبر في هذا المجال دعوى بعض العلماء من أهل السنة إمكان نسخ القرآن بالاجتهاد انظر: نحو منهجية معرفية قرآنية، ص٣٦٥.

(٤٦) تنسيم، ج ١، ص١٣٣ - ١٣٩ - ١٥٨ - ١٦١، وقضايا إسلامية معاصرة، حوار مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ص١٨.

(٤٧) للتعرف على الانسجام الكامل للنظام المعرفي القرآني وعدم إمكان انفكاك أجزائه بعضها عن بعضها الآخر. انظر: جدلية الغيب والإنسان، ص١٢. وطه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي، ص١١٣ و١١٦

و١١٧، ونحو منهجية معرفية قرآنية، ص٣٥٢ إلى ٣٦٢، وتسنيم، ج١، ص١٩٥، والحياة الطيبة، العدد١٣، ص٤٠.

(٤٨) نحو منهجية معرفية قرآنية، ص ٣٩٩ إلى ٤٦٠. وقد عد الاهتمام بالبعد الفردي من الفقه واحدة من مشاكل علم الأصول وآفاته جماعةٌ من المفكرين المصلحين الكبار مثل: الشهيد الصدر، الإمام الخميني، الشهيد مطهري، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

(٤٩) التطويل الممل وقلة الفائدة المترتبة على بعض مباحث علم الأصول دعت عدداً من الأصوليين أنفسهم إلى رفع الصوت بالاعتراض والكشف عن التضخم الذي أصاب هذا العلم.

(٥٠) يبدو لي أن تجزئة المعرفة الدينية من دون الالتفات إلى الأطر والغايات الكلية للدين سوف يؤدي بدل التخصص إلى التشرذم، وانفصال الأخلاقي عن الفقهي والكلامي وهكذا.

(٥١) سوف تكون لنا وقفة أخرى للحديث عن أخطار بعد المعرفة الدينية عن الواقع.

(٥٢) «فقه الحياة» مجموعة متكاملة وشاملة من المعارف المبنية على محورية القرآن والعقل المسدد والمؤيد بالسنة المعصومة. والمسافة بين فقه الحياة الموجود عند بعض من يستخدم هذه العبارة في مؤلفاته وبين ما يجب أن يكون عليه كبيرة جداً.

(٥٣) فلسفة الفقه، وهو طرح قدمه واشتغل عليه جماعة من علماء ومفكري الحوزة العلمية والجامعة في قم وغيرها من مدن إيران ومن أبرزهم: مجتهد شبستري مصطفى ملكيان وآخرين، ففيلسوف الفقه لا يمكن له الاستدلال بحجة من داخل الفقه ولا يمكن مواجهته بدليل داخلي أيضا بل ينبغي أن تكون أدوات النقاش جميعا من خارج الفقه.